

Distr.
GENERAL

S/1998/500
11 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير مقدم من الأمين العام عن فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة

أولا - المقدمة

١ - قرر مجلس الأمن، في قراره ١١٤٥ (١٩٩٧) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أن ينشئ، اعتباراً من ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، فريق دعم يضم ١٨٠ من مراقبي الشرطة المدنية، وذلك لمواصلة مراقبة أداء الشرطة الكرواتية في منطقة الدانوب (يشار إليها فيما بعد بكلمة "المنطقة")، لا سيما فيما يتعلق بعودة المشردين، وفقاً للتوصيات الواردة في الفقرتين ٣٨ و ٣٩ من تقرير المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ (S/1997/953) المقدم إلى مجلس الأمن، وتلبية لطلب حكومة جمهورية كرواتيا. وهذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١٥ من هذا القرار حيث طلب المجلس مني إبقاءه بصفة دورية على علم بالحالة في المنطقة، وتقديم التقارير عنها عند اللزوم، وعلى أي حال في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن نشاط فريق الشرطة المدنية الداعم التابع للأمم المتحدة وتقييماً عن الحالة في المنطقة بعد إنهاء عمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

ثانياً - عمليات فريق دعم الشرطة

٢ - يتأسس ممثلي، السيد سورين سيرايدياريان كلا من فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة ومكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة في زغرب. والسيد هالفور هارتس هو مفوض شرطة فريق الدعم. ومقر فريق الدعم هو فوكوفار، والمسؤولية العامة عن عملياته تقع على عاتق وحدة فنية صغيرة مقرها في زغرب. ويحافظ ممثلي على علاقة وثيقة بحكومة كرواتيا بشأن جميع المسائل المتصلة بالفريق الداعم. ويحافظ أيضاً على اتصالات وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة في كرواتيا، لا سيما مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فضلاً عن المنظمات الدولية الأخرى، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٣ - وتم نقل مهام الشرطة المدنية للأمم المتحدة من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية إلى الفريق الداعم بدون مشاكل. وإن حوالي ١٨٠ مراقباً من مراقبي الشرطة المدنية موزعون على مراكز الشرطة الكرواتية

في المنطقة وعددها ١٤ مركزا، وفي مقر مديريات الشرطة الكرواتية في فينكوفتش وأوسيك حيث يراقبون طول الوقت عمل الشرطة. ومن بين المهام التي تقوم بها الشرطة المدنية مراقبة عمليات الشرطة المحلية على جميع المستويات؛ والقيام بأعمال الدورية بما في ذلك الدوريات المتنقلة المشتركة؛ والمشاركة في التحقيقات التي تقوم بها الشرطة المحلية ومتابعتها إلى أن تحال هذه الحالات إلى المحكمة أو إلى النائب العام؛ ومراقبة حقوق الإنسان؛ وإسداء المشورة والتدريب المحدود لقوات الشرطة المحلية.

٤ - وكان هناك اتفاق بين فريق الدعم وحكومة كرواتيا حول أسلوب القيام بهذه المهام. ولأداء هذه المهام، يقوم مراقبو الشرطة المدنية، في جملة أمور، بجمع المعلومات والبيانات واستجواب الضحايا والشهود والسلطات؛ وزيارة المشردين والمؤسسات؛ ومراقبة المظاهرات والاحتجاجات العامة. ويتم تقييم أداء الشرطة الكرواتية على أساس المعايير الدولية التي تطبقها وكالات إنفاذ القانون كما ترد في معايير العدالة الجنائية لشرطة حفظ السلام التي وضعتها الأمم المتحدة" (الطبعة الثانية، ١٩٩٦).

التركيبة العرقية لقوات الشرطة المحلية

٥ - قدمت حكومة كرواتيا، في رسالة لها مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1997/27، المرفق) ضمانات ليكون هناك توزيع صربي نسبي في جميع المناصب بما في ذلك المناصب الكبيرة في الشرطة في المنطقة. وعلى أساس هذه الضمانات، تم وضع مذكرة تفاهم في تموز/يوليه ١٩٩٧ بين حكومة كرواتيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية بشأن التركيبة العرقية ونشر الشرطة في المنطقة بعد انتهاء عمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. وتنص المذكرة على أنه سيخصص ٧٠٠ إلى ٨٠٠ منصب من مناصب الشرطة لطائفة الصرب والطوائف غير الكرواتية، وذلك في السنة الأولى بعد انتخابات نيسان/أبريل ١٩٩٧. وسوف تكون التركيبة العرقية للقوات بعد ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ على أساس نسبي، في جميع المناصب، بما في ذلك المناصب الكبرى.

٦ - وبعد انتهاء الفترة الانتقالية للأمم المتحدة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، كان هناك ٨١٢ كرواتيا و ٧٨٩ صربيا و ٥٢ فردا من الخلفيات العرقية الأخرى العاملة في الشرطة، مما يدل على التقيد الكامل بتوزيع نسبي للمناصب الكبيرة ومناصب القيادة. ومنذ ذلك الوقت، ترك الخدمة ١٠١ ضابط صربي معظمهم بسبب وصولهم إلى سن التقاعد، ومع ذلك، استمر التقيد بالتوزيع النسبي الكامل. ويتخذ مساعد وزير الداخلية وموظفوه التدابير اللازمة لإسداء المشورة إلى هؤلاء الذين يعتزمون الاستقالة وإقناعهم بالبقاء في مناصبهم. وفي ٧ حزيران/يونيه، كان هناك ٧٩٤ كرواتيا و ٦٧٣ صربيا و ٤٩ فردا من الخلفيات العرقية الأخرى العاملة في الشرطة. وتم بصفة تدريجية تخفيض عدد قوات الشرطة إلى حوالي ٢٥٠ ضابطا.

وذكرت الحكومة أنه سيستمر إعطاء الأولوية للمحافظة على التوازن العرقي للقوات التي تم تخفيض عددها.

٧ - وإن ظروف العمل، والمرتببات، والاستحقاقات التي تتمتع بها قوات الشرطة المحلية مطابقة لتلك التي يتمتع بها جميع الضباط بغض النظر عن خلفيتهم العرقية وبدون أي تمييز. ولم يبلغ إلا عن حالات قليلة من الحوادث التي تجرى بدوافع عرقية. ويواصل فريق الدعم مراقبة التركيبة العرقية وظروف عمل الشرطة في المنطقة عن كثب.

حالة الأمن في المنطقة

٨ - بفضل عدد ضباط الشرطة الكبير بالنسبة للسكان، ١: ٧٥ شخصا في المنطقة (علما بأن هذه النسبة هي ١: ٢٢٠ في أجزاء أخرى من كرواتيا)، فإن حالة الأمن العامة في المنطقة مستقرة نسبيا. غير أن وجود الشرطة بنسبة عالية لم يمنع حوادث الترويع التي تجرى بدوافع عرقية. ففي الأسابيع الأربعة الأولى من عمل الفريق الداعم، تم الإبلاغ عن ٤٢ حادثة في المتوسط كل أسبوع. وفي آخر أربعة أسابيع ازداد عدد هذه الحوادث إلى ٥٤ حادثة في المتوسط، مع زيادة بالذات في حوادث الترويع التي تجرى بدوافع عرقية. وارتكب أكثر من ١٥ في المائة من الحوادث مجرمون معتادو الإجرام. وحدثت معظم حوادث الترويع في شمال المنطقة حيث سعى عدد كبير من الكرواتيين المشردين إلى العودة.

٩ - وإذ يزداد ببطء عدد الكرواتيين العائدين إلى المنطقة، ازداد أيضا عدد حوادث الترويع المرتبطة بالسكن. وتتصل هذه الحوادث عموما بمحاولة أصحاب الملك الكرواتيين طرد المشردين الصرب الذين شغلوا بصورة مؤقتة منازلهم في إطار الاتفاق المتعلق بإجراءات العودة المبرم بين حكومة كرواتيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية. وأصبح السكان الأصليون الذين ينتمون إلى أصول عرقية مختلفة، وبقوا في المنطقة بعد عام ١٩٩١، عرضة للترويع في الآونة الأخيرة.

أداء الشرطة الكرواتية

١٠ - كان هناك تعاون فعال بين فريق الدعم والشرطة المحلية. وحرص ممثلي على وجود اتصالات وثيقة مع وزير الداخلية ومساعد وزير الداخلية اللذين كانا على استعداد لحل المشاكل التي تنشأ. وبالإضافة إلى ذلك، حرص مفوض الشرطة المدنية وموظفوه على وجود اتصالات يومية وثيقة مع قادة الشرطة المحلية. وتم التغلب على الصعوبات الأولية التي حالت دون استطاعة الشرطة المدنية الاطلاع بصفة كاملة وغير مشروطة على جميع وثائق الشرطة، أما إمكانية الاطلاع عليها الآن فهي مضمونة. وبعد مساع لدى وزارة الداخلية، تتخذ إجراءات تأديبية في معظم الحالات ضد ضباط الشرطة الذين يعرقلون عمل الشرطة المدنية في تنفيذ ولاية فريق الدعم.

١١ - وهناك تفاوت في مستوى تدريب ضباط الشرطة في المنطقة. فقد تلقى الضباط الكرواتيون تدريباً على أعمال الشرطة إلى مستوى معين. وتلقى ضباط الشرطة من الصرب والأقليات الأخرى تدريباً أساسياً

ويستمررون في الحصول على التدريب أثناء الخدمة. وأفراد الشرطة، بغض النظر عن خلفيتهم، يؤدون عملهم عموماً باحتراف، كما أنهم مجهزون بالمعدات اللازمة وقادرون على الاستجابة السريعة للأحداث. وفي الأغلبية الساحقة من الحالات، كان رد فعلهم سريعاً، ويصرون على توجيه الاتهامات، التي تتعلق عادة بالإخلال بالنظام العام، ضد المسؤولين عن ارتكابها. وقد بدأت المحاكم في المنطقة في الآونة الأخيرة فقط النظر في هذه الحالات بسبب تراكم الحالات القديمة.

١٢ - غير أن تصدي الشرطة للحوادث التي تجرى بدوافع عرقية، وحوادث الطرد، والترويع المرتبطة بالسكن لم يكن دائماً مرضياً. ولهذا الموضوع أهميته الخاصة بما أن ٧٥ في المائة من جميع الحوادث في المنطقة تتصل بخلافات على الأملاك بين العائدين المحتملين والمقيمين المشردين. وفي ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أصدرت وزارة الداخلية مبادئ توجيهية واضحة إلى الشرطة حول الطريقة التي ينبغي أن ترد بها على محاولات الطرد. والهدف من هذه المبادئ التوجيهية هو حماية حق المشردين المقيمين في المنطقة في البقاء في منازلهم إلى أن يتم إيجاد سكن بديل ملائم لهم. ولم يتم التقيد أحياناً بهذه المبادئ التوجيهية. وفي حالات أخرى، لم يتم التقيد بها إلا بناء على إلهام مراقبي الشرطة المدنية الموجودين في المكان أثناء وقوع الحادثة. وإن عدم اتخاذ إجراء سريع وفعال في هذه الحالات قوى الشعور عند السكان المحليين بأن الشرطة غير نزيهة.

١٣ - ورغم الوعود المتكررة، كانت الحكومة الكرواتية بطيئة في الترويج لأداء الشرطة الجيد في المنطقة. ولم تقدم وسائل الإعلام الدعاية الكافية للرد الرسمي على الجرائم ذات الدوافع العرقية. كما أن الجمهور غير مطلع إلى حد كبير على الإجراءات التي تتخذها الشرطة والأحكام التي تصدرها المحاكم. وفي الوقت نفسه، أدت معظم قرارات المحكمة في حالات الإخلال بالنظام العام إلى فرض غرامات نقدية صغيرة لم تكن كافية لردع المجرمين ومنعهم من تكرار جرائمهم. ونتيجة لذلك، ساد شعور عام بأن المسؤولين عن المضايقات لا يعاقبون. وأدى عدم الثقة في النظام القانوني إلى إضعاف ثقة السكان المحليين في الشرطة والقضاء، كما أدى إلى عدم إبلاغ السكان، أيًا كانت أعراقهم، عن المخالفات.

١٤ - وطلب مجلس الأمن، في مذكرة رئاسية مؤرخة ٦ آذار/مارس ١٩٩٨ (S/PRST/1998/6)، في جملة أمور، من حكومة كرواتيا، أن تتخذ تدابير بما في ذلك إجراءات إعلامية وإجراءات وقائية تقوم بها الشرطة لتحسين ثقة الجمهور في الشرطة، وذلك في إطار برنامج أوسع من التدابير الرامية إلى منع الجرائم المرتكبة بدافع عرقي. ولم تتخذ في الآونة الأخيرة إلا خطوات محدودة لرفع شأن الشرطة في نظر الجمهور. وبينما أفاد زعماء الصرب والكروات المحليون عن ازدياد الثقة في قوات الشرطة، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتحسين صورة الشرطة. ولتحقيق هذه الغاية، حث فريق الدعم وزارة الداخلية على وضع برنامج للمراقبة على سبيل الأولوية.

١٥ - وبينما تحسن الأداء العام للشرطة منذ بدء ولاية فريق الدعم، كان ذلك إلى حد كبير نتيجة للمراقبة الوثيقة والشاملة التي قامت بها الشرطة المدنية. وفي حالة غياب مراقبي الشرطة الدوليين، يخالف بعض ضباط الشرطة المحليين القوانين الكرواتية والقواعد المهنية العادية. وبالإضافة إلى ذلك، وبالاستناد إلى

المعلومات المتاحة، يظل أداء الشرطة الكرواتية في المناطق التي كانت تحت حماية الأمم المتحدة متفاوتا. ولا يساعد ذلك على خلق جو آمن بما فيه الكفاية يمنح الثقة لهؤلاء الذين ينظرون في إمكانية العودة إلى أجزاء أخرى من كرواتيا.

ثالثا - عودة اللاجئين والمشردين

١٦ - تشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن زهاء ٥٠٠ ٤٢ من المقيمين والمشردين الصرب قد هاجروا من كرواتيا منذ أواخر عام ١٩٩٦. وهذا العدد يشمل ما يزيد على ٢ ٢٠٠ شخص طلبوا اللجوء السياسي في النرويج. وطبقا للأرقام المقدمة من الحكومة، ترك الدراسة ١ ٠٠١ تلميذا من الأطفال الصرب. وربما يدل هذا الرقم على مستوى تحركات السكان الصربيين. وهناك مجموعة من العوامل التي تدفع الناس إلى المغادرة: استمرار الحوادث الأمنية وأعمال الترويع المدفوعة بدوافع عرقية؛ والحالة الاقتصادية المريرة؛ والعوائق البيروقراطية؛ والتشريعات التمييزية؛ وتعطل برنامج العودة في الاتجاهين.

١٧ - وتذكر المفوضية كذلك أن ١٢ ٦٠٠ فقط من المشردين الصرب الذين يزيد عددهم أساسا عن ٢٣ ٢٠٠ شخص ظلوا في المنطقة. بينما عاد من المنطقة إلى منازلهم في بقاع أخرى من كرواتيا ما يقارب ١٢ ٠٠٠ من المشردين الصرب. وجرت غالبية حالات العودة هذه خارج نطاق الاتفاق التنفيذي الخاص بالعودة مما أسفر عن صعوبات في حصول المشردين على الوثائق والاستحقاقات الضرورية. بيد أن عدد الراغبين في العودة من المقيمين في كرواتيا يستمر في التناقص. ومنذ انتهاء الإدارة الانتقالية، عاد إلى منازلهم في بقاع أخرى من كرواتيا، في إطار الآليات المتفق عليها، ٣٣٤ شخصا فقط من المشردين الصرب.

١٨ - واتسمت عودة المشردين الكروات إلى المنطقة بالبطء، ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى عدم وجود نمو اقتصادي وعدم توفر فرص عمل في المنطقة ويعزى كذلك إلى رغبة المشردين في مواصلة الاستفادة من الاستحقاقات والمساعدات. وتذكر الحكومة أن حوالي ١٥ ٠٠٠ من الكروات عادوا إلى المنطقة لغاية الآن. واستنادا إلى المشاهدات المستمدة من أرض الواقع، يبدو من المرجح أن كثيرا من العائدين هم مجرد مقيمين في عطلة نهاية الأسبوع يرمّمون منازلهم بينما يحتفظون بمنازل في أماكن أخرى في كرواتيا (وهي ليست منازلهم بالضرورة). وطبقا للأرقام المقدمة من الحكومة، لم يرتفع عدد الملتحقين بالمدارس الكرواتية في المنطقة إلا بحدود ٣٤١ طالبا منذ مطلع السنة الدراسية. ولكن من المتوقع أن تعود أعداد كبيرة من المشردين الكروات بعد انتهاء السنة الدراسية في حزيران/يونيه.

١٩ - وقد أفادت وكالة العقارات الحكومية الكرواتية أنها اشترت ١ ٠٧١ منزلا من الصرب الراغبين في بيع ممتلكاتهم في سائر كرواتيا. ويشمل هذا الرقم ٤٠٠ منزل تم شراؤها في المنطقة. وتقول الحكومة إنها استأجرت من تلك المنازل الـ ٤٠٠ مائة وأربعة منازل لإسكان المشردين الصرب الذين انتقلوا من المنازل التي كانوا يشغلونها في أعقاب الضغط الذي تعرضوا له على يد الكروات أصحاب المنازل الأصليين.

٢٠ - وعلى الصعيد الوطني، لم تحل لغاية الآن المسائل الرئيسية المتصلة بعودة المشردين، ومنها على سبيل المثال إلغاء قوانين الملكية التمييزية ووضع آليات فعالة تمكن الملاك من استرجاع ممتلكاتهم. وبالرغم

من أن الوعد بإلغاء قانون استملاك الممتلكات مؤقتا وإدارة ممتلكات معينة، وقانون إيجار الشقق في المناطق المحررة، يستحق الترحيب، فإن مسودتيهما الأصليتين اللتين أعدتهما الحكومة لا توفر آليات تسمح للملاك الشرعيين باسترجاع ممتلكاتهم على نحو شامل وغير تمييزي.

٢١ - وتشجع لجان الإسكان المحلية التابعة للبلديات (حيث يتمتع فيها الكروات بالأغلبية) المشردين الصرب على الذهاب إلى المراكز الجماعية عوضا عن تزويدهم بأماكن إيواء بديلة، حسبما هو متوخى في الاتفاق الثلاثي المتعلق بالإجراءات التنفيذية للعودة. وأدى استمرار الترويع وعدم التعويض عن الممتلكات إلى اضطرار بعضهم لقبول الإقامة في تلك المراكز، بالرغم من توافر مئات من المساكن والشقق الشاغرة في المنطقة التي تركها أصحابها أو لم يعودوا إليها. وطبقا لأقوال السلطات المحلية، لا يزال هناك ما يزيد على ٦٠٠ وحدة سكنية شاغرة في بيلي ماناستير و ١ ٥٠٠ شقة في محلة فوكوفار - سيرميوم. وينبغي على سبيل الاستعجال معالجة محنة الأشخاص المحالين إلى المراكز الجماعية، ووقف الإحالات التي تصدرها لجان الإسكان إلى تلك المراكز.

٢٢ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أعلنت الحكومة عن برنامج للتعويض عن الممتلكات يمكن الملاك من استرجاع ممتلكاتهم. ولكن لم يتمكن أي مشرد صربي لغاية تاريخه من العودة إلى منزله المشغول عن طريق هذا البرنامج. وفي ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨، أعلن أن الحكومة ستُمول تعمير ٢٠٠ ١ مسكن للعائدين الكروات البوسنيين في الكانتون البوسني الأوسط. وبالمقابل، لم يحصل سوى ٢١ مواطنا كرواتيا مشردا من أصل صربي على منح نقدية لإصلاح المنازل المصابة بأضرار بسيطة. بينما لم توفر أي منح لإصلاح المنازل المصابة بأضرار بالغة.

٢٣ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، اعتمد البرلمان الكرواتي إجراءات لعودة اللاجئين تتضمن عيوبا خطيرة. وعقب اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات تضمنت إرجاء عقد مؤتمر مقترح لإعادة التعمير، أصدرت الحكومة تعليمات إلزامية أخذت في الاعتبار بعض شواغل المجتمع الدولي. ورحب مجلس الأمن بالخطوة التي اتخذتها الحكومة، وأعرب عن عزمه على متابعة تنفيذ التعليمات عن كثب. وأبدى المجلس أيضا تطلعه إلى إعداد خطة شاملة للعودة.

رابعا - الحالة في منطقة الدانوب

٢٤ - كرر مجلس الأمن في قراره ١١٥٤ (١٩٩٧)، في جملة أمور، التزام حكومة كرواتيا المستمر بمقتضى الاتفاق الأساسي المتعلق بمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (مرفق الوثيقة، S/1995/951) باحترام أعلى معايير حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبالتشجيع على تهيئة مناخ من الثقة بين المقيمين المحليين بغض النظر عن منشئهم العرقي. ودعا المجلس حكومة كرواتيا إلى تنفيذ التزاماتها وتعهداتها بشكل كامل وفوري، بما فيها الالتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها مع الإدارة الانتقالية بشأن المنطقة.

٢٥ - وطلب المجلس إلى حكومة كرواتيا في بيانه الرئاسي الصادر في ٦ آذار/ مارس ١٩٩٨ أن تتخذ خطوات فورية لا لبس فيها لضمان سلامة جميع المواطنين الكرواتيين وأمنهم وحقوقهم ولبناء الثقة لدى الطائفة الصربية في جميع أنحاء كرواتيا، بما في ذلك عن طريق توفير التمويل الموعود به لمجلس البلديات المشترك. وينبغي أن تتضمن هذه الخطوات تدابير لتهيئة الظروف التي تتيح للصرب المحليين البقاء في المنطقة، وتسهيل عودة اللاجئين والمشردين، ومعالجة المسائل العملية والاقتصادية الأساسية التي تحول دون العودة. كما طلب المجلس إلى الحكومة الكرواتية أن: تضع إجراءات واضحة لإعداد الوثائق الخاصة باللاجئين من كرواتيا؛ وتعلن خطة عادلة لعمليات عودة ذات اتجاهين على مستوى البلاد بكاملها؛ وتنفذ تشريعاتها المتعلقة بالعمو العام تنفيذًا تامًا ونزيهاً؛ وتتصرف على الفور من أجل اعتماد تشريعات عادلة بشأن حقوق الملكية والاستئجار تشجع على العودة وتحفز على تقديم مساعدات دولية إضافية من أجل التعمير؛ وتكفل تطبيق ممارسات نزيهة فيما يتعلق باستحقاقات العمالة وفرصا اقتصادية متكافئة؛ وتكفل أعمال سيادة القانون دون تمييز.

تنفيذ الاتفاقات

٢٦ - منذ انتهاء الإدارة الانتقالية، أوفت حكومة كرواتيا بأغلبية التزاماتها المتعلقة بتوفير خدمات عامة وفرص عمل في القطاع العام. ولا يزال معظم العمال في المشاريع والمؤسسات العامة يتمتعون بحقوق العمل. وكثير من العمال الذين تركوا أماكن عملهم قد فعلوا ذلك بناء على قرار منهم بمغادرة كرواتيا؛ بينما تقاعد آخرون أو قبلوا بمعاشات تقاعدية مبكرة. وتمشيا مع الاتفاقات المتعلقة بالقطاع الصحي أو قطاع المنافع العامة، تمكّن جميع العمال من الاحتفاظ بوظائفهم داخل المنطقة. وعرضت عليهم دورات تدريبية لرفع مستوى مهاراتهم. وبينما أصدرت الحكومة تعليمات بشأن تأجيل الخدمة العسكرية، فإن الأحكام المتعلقة بالمشردين الصرب الذين عادوا إلى منازلهم في أماكن أخرى من كرواتيا لا تتماشى تماما مع التزامات الحكومة.

٢٧ - واعترف قانون التصديق الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، في جملة أمور، بصلاحيه سنوات العمل التي قضاها العمال في ظل حكم "جمهورية صربسكا كرايينا". وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، صدرت المراسيم الخاصة بتنفيذ القانون. ولكن لا يزال هناك عدم اتساق في الإجراءات الإدارية المتعلقة بتطبيق القانون على جميع المشاريع والمؤسسات العامة. إذ لم تحصل الغالبية العظمى من العمال لغاية تاريخه على شهادة تثبت سنوات الخدمة السابقة، ولم تُستكمل سجلاتهم بحيث تعكس الخدمة السابقة. وبدون ذلك، لا يستطيع العمال الذين تقاعدوا بعد الإدماج أو الذين دفعوا اشتراكات في الخطة التقاعدية الإقليمية "جمهورية صربسكا كرايينا" تحصيل معاشاتهم التقاعدية. ويؤدي عدم توضيح هذه المسألة إلى عرقلة تنفيذ قانون التصديق وسيترتب عليه أثر بالغ في إثبات سنوات الخدمة التي قضاها جميع عمال القطاع العام، وفي الاتفاق المتعلق بالمعاشات التقاعدية.

التقدم في المصالحة

٢٨ - لم يحرز أي تقدم يذكر في المصالحة منذ تقرير الختامي عن الإدارة الانتقالية المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/59). ولا تزال تجري متابعة البرنامج على الصعيد الوطني في إطار اللجنة الوطنية المعنية ببناء الثقة، ولكن لا يتجلى هذا على صعيد البلديات في سائر كرواتيا. ففي حالات كثيرة، تنظر السلطات المحلية إلى لجان المصالحة كألية لحل المشاكل المتصلة بإعادة المشردين الكروات أكثر من كونها آلية إعادة بناء الثقة بين الجاليات العرقية. وفي بعض مناطق عودة الصرب، لم تشكل لجان المصالحة. وبالرغم من أن وسائل الإعلام الوطنية أظهرت لهجة أطف، فلا تزال تصدر برامج ومقالات لا تساهم في تهيئة مناخ مفضٍ للمصالحة.

تنفيذ قانون العضو العام

٢٩ - نشرت حكومة كرواتيا قائمة تضم ١٣ ٥٧٥ فردا من الصرب الذين ينطبق عليهم قانون العفو العام، وبما أن هذه القائمة ليست شاملة وبما أن المحاكم تواصل إصدار قوائم بالأفراد غير المشمولين بقانون العفو العام، فشلت هذه الخطوة في إعادة الطمأنينة لسكان المنطقة. وبغية التصرف على نحو معاكس، أكد وزير العدل مرارا وتكرارا بأنه، نتيجة لعدم وجود دليل جديد، لا توجد قوائم لأشخاص لا ينطبق عليهم العفو العام، باستثناء الـ ٢٥ قضية المعروفة التي يستطيع المتهمون فيها الذين اتهموا بارتكاب فعل جنائي أسند إليهم بموجب ورقات اتهام أن يطعنوا في الأحكام التي صدرت ضدهم غيابيا. بيد أن تلك القضايا الـ ٢٥، غير ملاحقة لأن المحكمة المحلية أجلت النظر في القضايا. وأدلى بعض الموظفين القضائيين الكرواتيين الأقدم، مؤخرا، ببيانات تناقض التأكيدات التي قدمها سابقا وزير العدل والالتزامات التي صرحت بها حكومة كرواتيا بصورة متكررة بشأن العفو العام. وإضافة إلى ذلك، احتجز أربعة من الصرب في المنطقة ووجهت إليهم تهمة ارتكاب جرائم عامة زعم بأنهم ارتكبوها حينما كانوا يعملون في وحدات شبه عسكرية في أثناء فترة النزاع. ولقد أضافت حالات القبض تلك إلى مخاوف المجتمع المحلي الصربي.

أداء البلديات المحلية

٣٠ - باستثناء فوكوفار، تعمل جميع البلديات تقريبا في المنطقة حاليا. وتتراوح درجات التعاون بين المستشارين الكروات والصرب ما بين التفاعل إلى أدنى حد والتفاعل بدرجة اعتيادية، على غرار ما عليه الحال في بلي ماناستير. وما زال مجلس مدينة فوكوفار في حالة توقف تام بسبب عدم الاتفاق على توزيع المهام في إدارة المدينة، وتخصيص الموارد وعدم بذل أي جهد لتعزيز التصالح بين المجتمعات المحلية الإثنية. وبما أن الممثلين المنتخبين محليا عن كل من الحزب الديمقراطي الصربي المستقل والاتحاد الديمقراطي الكرواتي لم يتمكنوا من حل المشاكل، التمس الحزب الديمقراطي الصربي المستقل تدخل الاتحاد الديمقراطي الكرواتي على مستوى وطني أقدم، ولكن دون جدوى.

٣١ - وحدث مؤخرا، أن طالبت رابطة الكروات العائدين، بتشجيع من بعض الموظفين الكروات المحليين، بإجراء انتخابات في وقت مبكر في عدد من البلديات التي حصل الصرب فيها على الأغلبية في انتخابات

عام ١٩٩٧، على أساس أن أعدادا كبيرة من الصرب قد غادرت من تلك البلديات منذ ذلك الحين. وبالرغم من أن الموظفين الكروات الأقدم قد صرحوا بأن الحكومة لن تؤيد هذه الحركة، إلا أن الرابطة تصر على اتخاذ مبادرتها. ومن المحتمل أن تكون هذه القضية خطيرة. إن إجراء الانتخابات في بلديات مختارة يعني تنقيح نتائج الانتخابات التي نظمت تحت رعاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وشهدت على صحتها ثم اعتمدها مجلس الأمن منذ سنة واحدة مضت فقط.

مجلس البلديات المشترك

٣٢ - تلقى مجلس البلديات المشترك ٧١٠ ٠٠٠ كونا (زهاء ١١٣ ٠٠٠ دولار) كتمويل مؤقت. ولقد استخدم هذا المبلغ بأكمله تقريبا لتغطية النفقات التي تكبدت في الماضي. وبموجب اتفاق مع الحكومة، خفض المجلس عدد موظفيه إلى ٣٧ موظفا. بيد أنه لم يحدث تقدم في استكمال مركز المجلس وتوطيد تمويله بصورة دائمة.

الإصلاح الاقتصادي

٣٣ - سلمت حكومة كرواتيا بأن الحالة الاقتصادية الرديئة والبطالة هما عقبتان رئيسيتان تعترضان إحراز تقدم شامل في المنطقة ولكن لم يبذل سوى الشيء القليل للتصدي لتلك المشاكل. ولم يستثمر القطاع الخاص أو القطاع العام إلا استثمارات ضئيلة في المنطقة، لا سيما في مدينة فوكوفار. ولقد أدت التدابير التي اقترحتها صندوق الخصخصة الكرواتي، والتي اتخذها في بعض الحالات، إلى زيادة البطالة وإثارة القلق بين المقيمين بشأن مستقبلهم الاقتصادي. كما أن الموظفين الصرب حُرّموا أيضا من المشاركة في عملية الخصخصة.

٣٤ - ويقوم فريق الدعم، بفضل مساهمات من حكومات بلجيكا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية، بتنفيذ عدد من المشاريع في المنطقة. وتشمل تلك المشاريع إعادة تشييد وبناء مجمع شقق، ومسكنين للمتقاعدين، وروضة أطفال ومدرسة؛ وتقديم معدات تعليمية للمدارس؛ وإزالة الألغام. وسوف تستكمل تلك المشاريع بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٨. ولقد شجع فريق الدعم الحكومات ومنظمات غير حكومية على عقد حلقات عمل لتسهيل بناء الثقة وتقديم مهارات محددة.

لجنة المادة ١١

٣٥ - تقوم لجنة المادة ١١، التي تشكلت بمقتضى أحكام المادة ١١ من الاتفاق الأساسي بدور آخذ في الزيادة من حيث الأهمية فيما يتصل بتركيز الاهتمام الدولي على منطقة الدانوب والقضايا التي تواجهها. وتتألف اللجنة من معظم السفراء في زغرب، ورؤساء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الرصد التابعة للجنة الأوروبية وممثلي. وتقوم اللجنة بدور رئيسي لتشجيع الحكومة الكرواتية على الوفاء بالتزاماتها على النحو الأوفى وتأكيد الالتزام الدولي المستمر باستكمال إعادة الإدماج السلمية بنجاح.

رابعاً - التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

٣٦ - دأب فريق الدعم على التعاون بصورة وثيقة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والتنسيق الفعال بين المنظمين مكفول بفضل الاجتماع الأسبوعي لرؤساء البعثة في زغرب واجتماعات التنسيق التي تعقد مرة كل أسبوعين في المنطقة. ولقد عزز هذا التنسيق فعالية العمليات وحال دون إزدواجية الأنشطة.

٣٧ - ويواصل فريق الدعم إسداء النصيحة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن عملية إعادة الإدماج وبشأن الاتفاقات التي أبرمتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية مع حكومة كرواتيا، والتي تقع مسؤولية رصدها الآن على عاتق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتشمل هذه الاتفاقات إعادة إدماج كافة الخدمات العامة، و عقود العمل، وتقديم الخدمات الاجتماعية ومراقبة نظام القضاء.

٣٨ - وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين القيام بدور قيادي في القضايا المتصلة باللاجئين، والمشردين وفي الفريق العامل المشترك المعني بالعائدين. ولقد حلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا محل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في الفريق العامل المشترك ولقد مَنح مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة في زغرب مركز مراقب. وفي المنطقة، تستكمل العمليات التي يقوم بها فريق الدعم لمراقبة استجابة الشرطة للقضايا المتصلة بعودة المشردين بعمليات المراقبة التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للأنشطة ذات الصلة بالعودة، والتي تضطلع بها الوكالات المدنية، بما في ذلك لجان الإسكان.

٣٩ - وفي ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، كتب ممثلي إلى رئيس البعثة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموجودة في كرواتيا يدعو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى البدء في تخطيط ملائم لحالات الطوارئ لنقل المهمة المزمعة لمراقبة الشرطة في المنطقة إلى تلك المنظمة. وفي وقت مبكر من أيار/ مايو ١٩٩٨، أجرى ممثلي مناقشات أخرى بشأن هذا الموضوع مع الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومع رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع المجموعة الثلاثية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا. وفي أثناء هذه المناقشات أكد ممثلي على أنه بغية ضمان المراقبة الفعالة، من الضروري توفر عدد كاف من ضباط الشرطة المؤهلين الذين تتوفر لديهم المقدرات ذاتها والعاملين في ظل الظروف ذاتها على غرار فريق الدعم. والأمر الأكثر أهمية، أنه ينبغي ألا توجد ثغرة بين العمليات الداخلة والخارجة. ولا يزال قرار المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مراقبة الشرطة في المنطقة معلقاً حتى الآن.

خامساً - ملاحظات

٤٠ - كما أشرت في تقريرتي المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/59) أكد الرئيس تودجمان من جديد في احتفال بمناسبة انتهاء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم

الغربية، اعتراف حكومته احترام التزاماتها، وتعهد بألا يسمح للعناصر المتطرفة أن تقوض المنجزات التي حققتها الإدارة الانتقالية. ومنذ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، حدث تقدم بشأن عدد من القضايا التي ظلت معلقة في نهاية ولاية الإدارة الانتقالية. ومع ذلك، ما زالت هناك قضايا أساسية لم تحل بعد، بما في ذلك إلغاء القوانين التمييزية المتعلقة بالممتلكات وإنشاء آليات فعالة تسمح للملاك باستعادة ممتلكاتهم. وما زال على الحكومة أيضا أن تعتمد برنامجا شاملا على صعيد الأمة للعودة وإعداد خطة متوازنة للتعمير.

٤١ - وفي المنطقة، أدى استمرار عمليات الترويع والحوادث التي تجرى بدوافع عرقية، والحالة الاقتصادية الصعبة، والقضايا الأساسية التي لم تحل بعد المذكورة أعلاه، إلى جعل الكثير من المواطنين الكرواتيين ذوي الأصل الصربي الذين يقيمون في المنطقة يغادرون البلد. وما زالت هناك فجوة واسعة بين الالتزامات التي جرى التأكيد عليها مرارا وتكرارا على أعلى المستويات الرسمية والتنفيذ على المستويات الأدنى. ويؤدي اجتماع هذه العوامل إلى نشوء إحساس لدى السكان الصرب المحليين بأنهم لا يوجد لهم أي مستقبل في كرواتيا.

٤٢ - وفي ظل الوجود الكثيف للشرطة الكرواتية، أمكن المحافظة على حالة أمنية مستقرة عموما في المنطقة. بيد أنه بالرغم من التحسينات التي طرأت على أداء الشرطة، ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله قبل أن تتمتع الشرطة بالثقة على الصعيد المحلي وتثبت أنها قادرة على الاضطلاع بمهام الشرطة بصورة فعالة وغير متحيزة في مجتمع متعدد الأعراق. وكما أشير إليه في الفقرات من ١٠ إلى ١٥ أعلاه، فإن الأداء المرضي عموما للشرطة يرجع إلى حد كبير إلى ما يقوم به فريق الدعم من أعمال المراقبة الشاملة والاهتمام الخاص الذي توليه وزارة الداخلية للحالة في المنطقة. وفي غياب المراقبة الدولية، من المرجح أن يتدهور أداء الشرطة نتيجة لعدم التقيد بالمعايير المهنية أو بأحكام القانون الكرواتي. لذلك فإنه يبدو أن استمرار المراقبة الدولية للشرطة هو أمر أساسي لزيادة الثقة على الصعيد المحلي ولكفالة المحافظة على معايير مقبولة للاضطلاع بمهام الشرطة.

٤٣ - ولا بد من التأكيد على أن تحسين أداء الشرطة الكرواتية في المنطقة ليس كافيا في حد ذاته لمقابلة نطاق المشاكل المعلقة التي توجد مناخا يشجع على الكراهية العرقية والتعصب والترويع. وما لم تقم الحكومة بإجراءات وقائية قوية لقمع الترويع بالتأكيد علنا على تساوي جميع المواطنين أمام القانون، ومعالجة الأسباب الجذرية المتبقية لهذه الحوادث، وبخاصة القضايا المتعلقة بالممتلكات، فضلا عن اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة ومعلن عنها في المحاكم لمعاقبة المذنبين، لن يكون من الممكن إخضاع هذه الحوادث للسيطرة، بصرف النظر عن كفاءة الشرطة.

٤٤ - ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في بناء المجتمعات المحلية المتعددة الأعراق واستدامتها في التنمية الاقتصادية. وبالرغم من أن التعمير يشكل عنصرا مهما في هذا الصدد، فإنه لا يكفي مجرد توفير مساكن للسكان. فبدون توفير فرص عمل، من غير المرجح أن يبقى المقيمون الأصليون في المنطقة ومن غير المرجح أن تكون هناك رغبة في العودة لدى النازحين الكروات.

٤٥ - ومن المتوقع أن تتسارع عودة النازحين الكروات بعد نهاية السنة الدراسية. وما لم يحدث تنفيذ كامل لبرنامج المصالحة على جميع الصعد في جميع أنحاء كرواتيا، فضلا عن استحداث آليات فعالة لتمكين الأفراد من العودة في الاتجاهين واستعادة الممتلكات، توجد إمكانية لزيادة الحوادث ذات الدوافع العرقية في ذلك الوقت. وفي ظل تلك الظروف، ستستمر عمليات نزوح الصرب وقد تكتسب تلك العمليات زخما خلال أشهر الصيف.

٤٦ - وإذ اتخذت الحكومة خطوات رئيسية لحل هذه المشاكل، وسارت عملية عودة النازحين الكروات إلى المنطقة دون تزايد الحوادث الإثنية، واستمر تحسن أداء الشرطة، فإنني أعتزم تخفيض حجم عملية فريق الدعم تدريجيا ابتداء من آب/أغسطس، بهدف الوصول بها إلى مستوى ١٤٠ من مراقبي الشرطة المدنية بحلول نهاية ذلك الشهر ومستوى ١٢٠ بحلول نهاية أيلول/سبتمبر. كما أعتزم تقديم تقرير آخر بحلول منتصف أيلول/سبتمبر يبيّن بالتفصيل الترتيبات المتعلقة بإنهاء ولاية فريق الدعم بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٧ - وفي غضون ذلك، أصدرت تعليماتي إلى ممثلي بوضع جدول زمني لتسليم مهام فريق الدعم إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أمل أن يقوم المجلس الدائم لتلك المنظمة بتأكيد استعدادها للاضطلاع بالمسؤولية عن مراقبة الشرطة في المنطقة اعتبارا من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٤٨ - وأخيرا، أود أن أوجه الشكر إلى ممثلي السيد سورين سيرايدياريان، وكذلك إلى مفوض الشرطة، السيد هالفور هارتز، وإلى الأفراد العاملين تحت قيادتهما، لتفانيهم ودأبهم في الاضطلاع بالمهام التي أوكلها إليهم مجلس الأمن.

مرفق

تكوين عناصر الشرطة المدنية لفريق الأمم المتحدة لدعم
الشرطة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨

الشرطة المدنية	الجنسية
٣	الاتحاد الروسي
٦	الأرجنتين
٨	الأردن
٦	إندونيسيا
٨	أوكرانيا
١٠	أيرلندا
٤	بولندا
١٣	تونس
٧	الدايمرك
١٠	السويد
٣	سويسرا
١١	فنلندا
٨	فيجي
٩	كينيا
٨	ليتوانيا
٨	مصر
١٥	النرويج
٨	النمسا
٥	نيبال
٥	نيجيريا
٢٢	الولايات المتحدة الأمريكية
١٧٧	المجموع
